

من خصائص اللغة العربية (الممنوع من الصرف)

سليم حواس.

جامعة يحي فارس المدية.

مخبر: اللغة وفن التواصل

haoues.salim@univ-medea.dz

تاريخ الإرسال 2025-10-09	تاريخ التقييم 2025 - 11-17	تاريخ القبول 2025-12-10
--------------------------	----------------------------	-------------------------

ملخص:

كما أن لكل لغة من لغات البشر خصائص ومميزات تمتاز بها عن غيرها ، فإن اللغة العربية أيضاً لها كم هائل لا يُعد ولا يُحصى من الخصائص التي تميزها عن باقي اللغات ، وهو الأمر الذي يجعل منها متعة ونعمة حقيقية ، يتذوقها ويتلذذ بها كل عارف بها و ذوّاقٍ لطعمها الفريد من نوعه .

و عليه كان لزاما على كل محب لها ولما تحمله من مفردات ومعاني لا توجد في غيرها ألا يستغني عنها أبدا ما حيي ، وذلك لأنها لغة القرآن الكريم التي اختارها الله له أن ينزل بها ، ويكون هذا الكتاب خاتم كتبه ورسالاته التي سيتعبد بها عباده ، وذلك حتى يرث الله الأرض ومن عليها ، فهي اللغة ذات الصفات التي يتميز بها ديننا الحنيف (الإسلام).
الكلمات المفتاحية: الممنوع من الصرف ؛ ابن أبي الربيع الاشبيلي ؛ علماء ؛ اللغة ؛ التفسير .

Abstract :

Arabic , as all human languages have features that distinguish them from others and , language also has infinite features that distinguish it from other languages this makes it a pleasure and a real gift that everyone who knows it and its unique taste can relish and amuse.

Thus everyone who loves it and its holds terms and meanings that don't exist in because its the language of the holy Quran , other languages never take it away and this holy Quran will be the last of his holy , wich Allah chose to send with

and this until he ,books and messages by which his slaves will worship him because it has the characteristics of our ,inherits the earth and everything on it religion .

Key words: Can't be conjugated ; ibn abi Arrabia alichbili ; Language ; interpretation ; scholars .

*المؤلف المراسل:

مقدمة:

إذا ما تكلمنا عن ثراء اللغات بالمفردات فسنذكر اللغة العربية . وإذا ما تساءلنا عن أكثرها عدداً في الكلمات فسنجدها (العربية) ، وإذا ما بحثنا بحثاً مُعمّقاً عن الدقة والمتعة والحصر فسنقول: هي اللغة العربية لا محالة ؛ لأنها اللغة الوحيدة والفريدة التي تمتاز بكل ما ذكرناه عنها أنفاً ، فهي تحتل الصدارة والريادة في جميع الميادين وبجدارة لأن الله "سبحانه وتعالى" حباها بذلك واختارها كأفضل وسيلة لتبليغ دينه الحنيف الإسلام ، عن طريق وحيه وكتابه العزيز القرآن الكريم الذي أنزله بلسانٍ عربي مبين على نبيه المصطفى الأمين صلوات ربي وسلامه عليه.

هذا اللسان الذي منح للعرب مكانةً خاصةً وَ مَلَكَةً هي من أحق الملكات وأوضحها كما قال "ابن خلدون في مقدمته": (وكانت الملكة الحاصلة للعرب من ذلك أحق الملكات وأوضحها بياناً عن المقاصد)⁽¹⁾ .

لماذا ؟؟...وذلك لا لشيء إلا لأنها تملك كمّاً هائلاً من المفردات والكلمات التي تؤهلها لهذه المكانة التي هي عليها ، والتي بدورها نجدها تضيفي إلى الدقة والحصرية المتناهيتين من لدن عزيز حكيم ؛ وهذا ما لا نجده في اللغات الأخرى ، لأنها أفضل اللغات وأوسعها كما قال عنها "ابن فارس" في كتابه (الصاحبي):...أنها أفضل اللغات وأوسعها ، إذ يكفي ذلك دليلاً أن ربّ العالمين اختارها لأشرف رسله وخاتم رسالاته ، فأنزل بها كتابه المبين ، ولذلك لا يقدر أحد من التراجم أن ينقل القرآن الكريم إلى اللغات الأخرى كما نقل الإنجيل من السريانية إلى الحبشية والرومية ، وتُرجمَت التوراة والزيبور وسائر كتب (الله عز وجلّ) إلى العربية ، والسبب في ذلك يعود إلى أن العجم لم تتسع في المجاز اتساع العرب⁽²⁾ .

وهذا الأمر جعل لها أعداءً من غير جنسها إضافة إلى أنها لغة القرآن وخيرة الله لكتابه فلا يوجد عدو للقرآن بين المسلمين كما قال علامة الجزائر وفهّامتها الشيخ "البشير الإبراهيمي" (رحمه الله) في "آثاره": (إن اللغة العربية ليست لغة العرب حتى توضع في موازين الترجيح وتعاورها العصبية بين جنس وجنس ، أو تعلو عليها أنظار الشعوبية ولكنها لغة القرآن ، وخيرة الله لكتابه ، وإذا كان للعرب عدو أو منافس ينازعهم المفاخر أو يجاذبهم المحامد ، أو يغض منهم ، أو ينكر عليهم ، فليس للقرآن عدو بين المسلمين ، وعدو القرآن ليس من أمة القرآن ؛ ففي هذه المنزلة أنزلوا هذه اللغة ، وعلى هذا الأصل فخذوها)⁽³⁾.

وعليه ومن خلال هذا العرض الوجيز والمبسط ، اخترت أن يكون موضوع مقالتي هذه المتواضعة هو: (الممنوع من الصرف عند "ابن أبي الربيع الإشبيلي وغيره) من علماء اللغة والتفسير" قديما وحديثا .

فما هو هذا الأخير؟!

✓ الممنوع من الصرف :

الممنوع من الصرف هو من خصائص اللغة العربية دون غيرها من اللغات التي تدعي سبقها وساميتها عنها ، حيث نستطيع القول جازمين ومُتَحَدِّين لأي كان من الباحثين أن يثبت غير ذلك أو أن يأتي بهته الخاصة المميزة للغتنا في إحدى اللغات الأخرى .

ومنه سيكون أول ما ينبغي معرفته هو أن : الأسماء نوعان : (منصرفٌ وغيرُ منصرفٍ) .

فالمنصرف ما يقبل التنوين ، وغير المنصرف ما لا يقبل التنوين ، هذا هو الضابط والدليل ما قاله (ابن مالك) في "ألفيته" :

الصرف تنوين أتى مبينا *** معنىً به يكون الاسم أمكنا(4) .

ومعنى هذا الكلام أن أي كلمة انتهت بتنوينٍ بفتحتين أو ضميتين أو كسرتين فهي اسم منصرف والعكس بالعكس والعكس صحيح.

هذا هو التنوين ، ويقال : سمي التنوين صرفاً لأن فيه رنيناً كرنين الدراهم عند الصيرافة .

ويقول "ابن أبي الربيع" عند تفسيره قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: 31] و(آدم) لا ينصرف ، واختلف الناس في منع الصرف ؛ فمنهم من قال (5) : لم ينصرف للتعريف والعجمة ، وجعل وزنه فعلا ك(آزر وعازر وعابر وشالخ) ، ومنهم من جعله (أفعل) ومنعه من الصرف لوزن الفعل والصفة ؛ لأنه بمنزلة : (أحمر وأصفر) ، والأصل (أأدم) ، فاجتمعت همزتان في كلمة واحدة ، فُلبت الثانية ألفا للفتحة التي قبلها مع سكونها ، وكذلك الهمزتان إذا اجتمعتا في كلمة واحدة لا بد من قلب الثانية في الأكثر ، (أيمه) أصله (أئمه) (6) قلبت الثانية ياءً ولم تُسهّل بين بين ؛ لأن همزة بين بين لم تنزل بالكلية ، فكان اجتماع الهمزتين باقٍ. وهو مأخوذ من الأدمة (7) ، وهو لون يميل إلى السواد ولم يبلغ أن يكون أسودا. وقيل (8) هو مأخوذ من أديم الأرض ، وهو الجلد ، وينبني على هذين القولين الجمع ، فمن جعله (أفعل) على صيغة (أفضل تفضيل) جعله (آدما) كأحمر وأصفر ، ومن جعله فاعلا جمعه على (أوادم) ، كما يجمع (علما) عوالم ، وهذا على سبيل المثال لا الحصر ، ومن أراد الاستزادة فهو موجود في كتب العربية بوفرة ؛ والاسم الذي لا ينصرف علله معدودة ، وأفراده لا تحصى⁽⁹⁾ .

✓ العلل المانعة من الصرف : وعددها تسعة ، مجموعة في قول الشاعر :

(10) . اجمع وزن عادلاً أَنْتَ بمعرفةٍ *** رَكَّبَ وزد عجمة فالوصف قد كَمَلَا

- (أ) : الجمع :

إشارة إلى جمع يسمى : (صيغة منتهى الجموع) ، وهو ما كان على وزن (مفاعل أو مفاعيل) ، بقطع النظر عن الحروف فقد يكون بدل (مفاعل) (فواعل) ، وقد يكون بدل (مفاعيل) (فواعيل) ، فكل جمع كان على وزن (مفاعل) أو (مفاعل) فهذا نقول إنه : (صيغة منتهى الجموع) فلا ينصرف⁽¹¹⁾ .

قال تعالى: ﴿ولقد زينا السماء الدنيا بمصابيح وجعلناها رجوما للشياطين﴾ [الملك: 05] ،
(بمصابيح) ، الباء حرف جر ولم يقل (مصابيح) ، لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف
(صيغة منتهى الجموع).

وقال تعالى: ﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد
يذكر فيها اسم الله﴾ [الحج: 03] ، قال (صوامع) ولم يقل (صوامع) و (مساجد) ولم
يقول (مساجد) وبالمقابل قال: (بيع وصلوات) نُؤْتَتَا لأَنَّهُمَا تنصرفان.

وقاعدة ذلك : ما كان على وزن من الجموع (فواعل ومفاعل ومفاعيل) فإنه لا ينصرف
والسبب المانع هو (صيغة منتهى الجموع) ولا يشترط أن يكون علماً أو صفةً.

- ب): الوزن :

إشارة إلى وزن الفعل ، فإذا جاء الاسم على وزن الفعل ، فإنه يكون ممنوعاً من الصرف علماً
كان أم صفةً ، وسواء كان الفعل ماضياً أو مضارعاً أو أمراً ، فإنه يكون ممنوعاً من الصرف
مثل : إذا سمينا شخصاً (يزيد أو يشكر أو ينقص) فالاسم يقابل الفعل (يزيد وينقص ويشكر)
، فنقول هذا يزيد وينقص وذلك يشكر ، فإذا كان أحد هته الأفعال اسماً ، فسيكون ممنوعاً
من الصرف للعلمية ووزن الفعل : (وأحمد) كذلك إذا كان علماً فيكون ممنوعاً من الصرف
للعلمية ووزن الفعل : (وأفضل) ، تقول : مررت برجلٍ أفضل من فلان ، (أفضل) ممنوع من
الصرف لأنه اسم تفضيل ، والمانع له من الصرف الوصفية ووزن الفعل لأن (أفضل على وزن
أكرم) و(أكرم) فعلٌ ماضٍ .

وقاعدة ذلك : كل اسم جاء على وزن فعل فهو ممنوع من الصرف ، سواء كان هذا الاسم علماً
مثل: (أحمد) أو (صفة) مثل: (أفضل) ، وعليه : كل ما كان على وزن فعل فهو ممنوع من
الصرف ، إن كان علماً للعلمية ووزن الفعل : وإن كان وصفاً للوصفية ووزن الفعل : فلا بد
فيه من علتين ، وزن الفعل مع العلمية أو الوصفية ، وإن كان اسماً جامداً فإنه ينصرف⁽¹²⁾.
ويقول العلامة "ابن عثيمين" (رحمه الله) : (أحمد) يمكن تحويلها إلى صفة ، فنقول : مررتُ
برجلٍ أحمد من فلان عند النعم (أحمد) هنا اسم تفضيل ، بمعنى : أكثر حمداً ؛

وكذلك إذا سميت ابنك (يفضل بن فلان) ف(يفضل) هنا ممنوع من الصرف العلمية ووزن الفعل ، وإذا سميت ابنك (اسكت) فناديتيه (اسكت بن محمد) فالمانع له من الصرف العلمية ووزن فعل الأمر.

ج-: العدل :

قال أهل النحو: يعني: ما كان المانع فيه العدل ، يعني: عُذِلَ من شيء إلى آخر ، يعني: من وزن إلى وزن ، ويكون علماً أو صفة: بمعنى: يكون في الأعلام ، فيكون المانع من الصرف العلمية والعدل ؛ ويكون في الأوصاف ، فيكون المانع من الصرف الوصفية والعدل ، فلا بد مع العدل من إضافة علة أخرى (العلمية أو الوصفية).

ومثال ذلك في الأعلام: (عُمَرُ) ، نقرأ دائماً: (وعن عمرَ بن الخطاب) لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العلمية والعدل ، لأن أصل (عمرَ) (عامرَ) فعُذِلَ من (عامرٍ إلى عُمَرِ) للعلمية والعدل ، والأمر نفسه بالنسبة ل(زحلَ وأُخَر...) وغيرها: ومن أمثلة ذلك: (مثنى وثلاث ورباع) قال تعالى: ﴿أُولَىٰ أَجْنَحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثِلَتٍ وَرِبَاعٍ﴾ [فاطر: 01] ، وهي كلها أوصاف عن (اثنتين)، (اثنتين) و(ثلاثة)، (ثلاثة) و(أربعة)، (أربعة) وعليه يكون العدل في الأعلام والأوصاف ، فتقول: (المانع من الصرف: الوصفية والعدل) في هذا المثال ؛ وكذلك يكون المانع من الصرف (العلمية والعدل) في غيرها ، هذا هو القيد والضابط في القاعدة .

د- : التأنيث :

يكون التأنيث بالألف تارة وبالتاء تارة أخرى ، و تارة يكون بالمعنى: فأما المؤنث بالألف (ممدودة كانت أم مقصورة) فممنوع من الصرف دائماً ك(صبيغة منتهى الجموع) ، ولا يُشترط فيهما إضافة العلمية أو الوصفية .

و أما التأنيث المعنوي فيُقصدُ به: الاسمَ الموضوعَ علماً على أنثى ، ولا بد فيه من العلمية ؛ وأما التأنيث اللفظي بالتاء: فلا بد فيه من العلمية ولا وصفية فيه.

قال (ابن مالك):

فألف التأنيث مطلقاً منع *** صرف الذي حواه كيفما وقع⁽¹³⁾ .

وأما المؤنث بغير الألف فلا بد فيه من إضافة العلمية سواء كان تأنيثه (لفظياً) أو (معنوياً)، أو (لفظياً معنوياً)؛ وعليه يكون التأنيث بغير الألف غير ممنوع من الصرف إلا إذا كان علماً، وهو ثلاثة أنواع: (معنوي و لفظي)، و(معنوي لفظي).

مثال ذلك: (قتادة، طلحة، حمزة) هي أسماء رجال، وكلها ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث اللفظي؛ فنقول: عن (طلحة بن عبد الله) ولا نقول: (عن طلحة)، لأنها ممنوعة من الصرف، للعلمية والتأنيث اللفظي؛ و(زينب): اسم أنثى معنئ وليس لفظاً لعدم وجود تاء التأنيث، وهو ممنوع من الصرف فنقول: (عن زينب بنت جحش) "رضي الله عنها"، والمانع لها من الصرف العلمية والتأنيث المعنوي.

(حفصة) و(عائشة) و(ميمونة)، المانع لها من الصرف العلمية والتأنيث المعنوي اللفظي؛ وخلاصة ذلك:- كل مؤنث بالألف الممدودة أو المقصورة فهو ممنوع من الصرف، صفةً كان أم علماً أم اسماً جامداً.

- كل ما كان مؤنثاً بغير الألف وهو ثلاثة أنواع: (تأنيث لفظي، تأنيث معنوي، تأنيث لفظي ومعنوي)، و العلمية شرطٌ فيها كلها؛ ولو كان غير علمٍ فإنه ينصرف صفةً كان أو اسماً جامداً⁽¹⁴⁾.

- هـ):

بمعرفة: فيه إشارة إلى العلمية.

- و): ركب:

التركيب والمراد به: التركيب المزجي، لأن التراكيب أنواع عند النحويين منها: التركيب الإضافي والتركيب الإسنادي والتركيب المزجي.

أما الإضافي: فهو الجاري بين المضاف والمضاف إليه، مثل: (هذا كتاب الله)، فهو تركيب إضافي؛

وأما الإسنادي: فهو ما تركب من مبتدئ وخبر، أو فعل وفاعل فهذان النوعان لا يمكن التدخل فيهما،

لأن المركب تركيباً إضافياً يكون على حسب العوامل، والمركب تركيباً إسنادياً تُقدَّرُ عليه الحركات تقديراً.

فمثال المركب تركيباً إضافياً : (جاء غلام زيد) ، غلامٌ : فاعل وهو مضاف ، وزيدٌ مضاف إليه .
ومثال المركب تركيباً إسنادياً : أن نسمي شخصاً ما (زيدٌ قائمٌ) ، فنعربه بحركاتٍ مقدرة على آخره مثل : (جاء زيدٌ قائمٌ) ، (جاء) : فعل ماض ، (زيدٌ قائمٌ) : فاعل مرفوع بالضمّة المقدرة على آخره منع من ظهورها الحكاية .

وأما (التركيب المزجي) : فهو أن تأتي بكلمتين تجعلهما كلمة واحدة ، مثل : (حَضَرَ موتٌ) ، فهذه كلمة مكونة من كلمتين حضر موت ، و(يَعْلَبُكُ) ، وهذه أيضاً مكونة من كلمتين (يعل) و (بك)⁽¹⁵⁾ ؛ يسمون هذا تركيباً مزجياً ، يُزْفَعُ بالضمّة وينصب بالفتحة ويُجَرُّ بها أيضاً نيابة عن الكسرة ، لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العلمية والتركيب المزجي ؛ وأمثلة ذلك : (سافرت إلى حضر موت) و (أَقَمْتُ في بعلبك) (سافرتُ) : فعل وفاعل ، (إلى) : حرف جر و (حضر موت) : اسم مجرور بـ(إلى) وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العلمية و التركيب المزجي⁽¹⁶⁾ ، والإعراب نفسه للمثال الثاني.

- (ز) : وزد :

فيه إشارة إلى زيادة الألف والنون ، فكل اسم مختوم بألف ونون مزيدتين وهو مفرد فهو ممنوع من الصرف إن كان علماً أو صفةً ؛ والعلم مثل : (سليمان وسلمان) كل اسم علم فيه زيادة ألف ونون فهو ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون قال تعالى: ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً﴾ [الأنبياء: 81] ، و(سليمان) اسم لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، ونفس الكلام مع (سلمان) ، ولأنهما من (سَلِمَ) فلما زيدت الألف والنون أصبحا لا ينصرفان ، والصفات كذلك لها نفس الحكم مع الأعلام ، مثل (سكران ، وعطشان ، غضبان وغيرها) فتكون ممنوعة من الصرف للوصفية وزيادة الألف والنون .
وقاعدة ذلك كله : كل علم أو وصف فيه زيادة ألفٍ ونونٍ ، فإنه ممنوع من الصرف ، ويقال : المانع له من الصرف (العلمية) - إن كان علماً - وزيادة الألف والنون ، أو (الوصفية) - إن كان وصفاً - ، وزيادة الألف والنون .

- ح : العجمة :

يعني: الاسم الأعجمي ، ويُجَرُّ بالفتحة لكن بشرط أن يكون علماً زائداً عن ثلاثة أحرف ؛ فإن كان على ثلاثة أحرفٍ وساكنٍ الوسط فإنه لا ينصرف ، وإن شئتَ فقلْ : علماً إلا أن يكون على ثلاثة أحرفٍ وسطه ساكناً⁽¹⁷⁾ .

(إبراهيم) اسم أعجمي ؛ ولهذا يُجَرُّ بالفتحة ، لأنه علمٌ زائدٌ على ثلاثة أحرفٍ .
قال الله تعالى: ﴿وَأَوْحِينَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ﴾ [النساء: 163] ، (إبراهيم وإسماعيل) اسمان أعجميان وزائدان على ثلاثة أحرفٍ ، وإذا كان على ثلاثة أحرفٍ ساكنٍ الوسط فإنه يُصَرَّفُ وَ يُجَرُّ بالكسرة مثل : نوح و لوط ، وهود فهذه كلها تُصَرَّفُ ؛ ومنه (العجمة) لا تمنع من الصرف إلا إذا كانت علماً ، بمعنى : تكون علتها العلمية والعجمة ؛ وأما الوصفية والعجمية ، أو الاسمية والعجمة فلا تؤثران ، ولا بد من أن يكون علماً ، وعليه يكون الاسم الذي لا ينصرف منصرفاً إذا أُضيفَ أو اقترنت به (أل) ؛ قال (ابن مالك):

وَجُرَّ بالفتحة ما لا ينصرف *** ما لم يُضَفَّ أو يَكُ بعد أل ردف⁽¹⁸⁾ .

فتقول: (دخلت إلى مَسَاجِدِكُمْ) ولا يمكن القول : (مساجدكم) لأنه أُضيف ، فوجب جرُّه بالكسرة ؛ وتقول : (خطبتُ على المنابر) ، ولا تقول : على المنابر ، لدخول (أل) عليه .
تقول (د:صالحه آل غنيم): قال "ابن أبي الربيع" : وقوله : ﴿سبحانك﴾ منصوب⁽¹⁹⁾ بفعل لا يظهر ناب المصدر منابه ، وقال بعض الكوفيين⁽²⁰⁾ : منادى ، ولا أعلم وجهاً لهذا النداء ، ويستعمل غير مضاف ، وحكى : سبحان ما سخركن لنا⁽²¹⁾ ، فهو على هذا اسم علم للجنس بمنزلة (برة) في قوله : فَحَمَلْتُ بَرَّةً ، وَاحْتَمَلْتُ فَجَارًا⁽²²⁾ .
والمانع له من الصرف العلمية وزيادة الألف والنون .

وأنشدوا للأعشى : أقول⁽²³⁾ لما جاءني فخره *** سبحان من علقمه الفاخر .
[الروم : 14] ، ﴿ويوم تقوم الساعة يبلس المجرمون﴾ ويقول "الإشبيلي"⁽²⁴⁾ في قوله تعالى : وإبليس مأخوذ من الإبلاس ، والإبلاس : معناه: البعد عن الخير ، قال الشاعر : يا صاح ، هل تعرف رسماً (مُكْرَسَا) قال : نعم أعرفه ؛ وأبلسا⁽²⁵⁾ .
بمعنى : تغير وزال عنه الأنس .

قال "ابن أبي الربيع": وإبليس لا ينصرف للعجمة والتعريف ، وهو نفس كلام "ابن أجروم" حيث أن (إبليس) اسم علم زائد على ثلاثة أحرف إضافة للعجمة التي فيه ، وهذه الأعجمية إذا نقلت نظر في الأكثر إلى أي اسم هي أقرب في العربية ، فجرت على ذلك ، والهمزة إذا وقعت أولاً ، حُكِمَ عليها بالزيادة ، فصار (إبليس) لذلك ، وإن كان منقولاً من الأعجمية ، كأنه مشتق من الإبلّاس ، وهو البعد عن الخير ، ولا بد من هذا فإن الأعجمي لا يشتق اسماً من كلام العرب ؛ فإنه لا يعرفه ، ومن لا يعرف⁽²⁶⁾ هذا اعترض على النحويين بإسحاق ، من أسخَّقه الله ، وأيوب من آب يؤوب ، فقالوا كيف يكون هذا والعجمي لا يعرف (سَخَقَ ولا آب) ؟ فكيف يسمون بهما ؟ فالجواب عن هذا ما ذكرته أولاً ؛ لأنها وإن كانت منقولة من العجم ، فهي معرضة للتصغير والجمع ، فيجب لذلك أن تنظر أقرب النظائر إليها فيجري مجراه في الجمع والتصغير ، فلو قيل لك : صَغُرَ إبليس تصغير ترخيم ، لقلت : (بُلَيْس) وهذا هو الصواب والله أعلم.

ونُقِلَ عن ابن عباس⁽²⁷⁾ " ، أنه من أبلسه الله : إذا أبعد ؛ ونقل عن غيره من السلف "يُعَوِّلُ (عليه)⁽²⁸⁾ ، وما قاله (ابن عطية)⁽²⁹⁾ ليس له وجه ؛ لأن الشيء إذا اشتد لا يمنعه ذلك من الصرف .

وكذلك الأمر إذا كان المؤنث منقولاً من مذكر لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة ، وإن قلَّت حروفه ، وكذلك إذا كان أعجمياً في الأصل نحو : (حمص) فهو لا ينصرف ، والأمر في ذلك مبسوط في أمهات الكتب

والله أعلى وأعلم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وصلِّ اللهم وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحابه أجمعين وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

قائمة المصادر والمراجع :

- (1): "المقدمة" (ابن خلدون) 1/543 بيروت، دار احياء التراث العربي
- (2): (ابن فارس) "الصاحي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها" القاهرة 191 ص 13.
- (3): (الإبراهيمي): منزلة اللغة العربية "الأثار" 4/52.
- (4): (شرح ألفية ابن مالك)، (لابن عثيمين) باب المعرب والمبني ص: 174 مكتبة الرشد ، ط بإشراف مؤسسة الشيخ العثيمين المجلد الأول.
- (5): (الألفية) باب ما لا ينصرف ، البيت رقم (650).

- (6): (شرح الأجرومية) "لابن عثيمين".
- (7): (شرح قطر الندى وبل الصدى) لابن النحاس.
- (8): (الزمخشري) "الكشاف" 1/272.
- (9): (المصنف) 2/315، (الممتع) 1/366-367.
- (10): (الاشتقاق) ص 71، (مشكل إعراب القرآن) 1/38، (الهداية) 1/43.
- (11): (تفسير الطبري) 1/840، (الهداية) 1/43، وفي (التعريب والمغرب) ص: 27.
- (12): (الكتاب) 1/322، (معاني القرآن) للأخفش 1/57، (المفصل) ص: 33.
- (13): (المقتضب) 2/296، (البغداديات) ص: 265، (المفصل) ص: 149، (شرح التسهيل) 1/244، (البسيط) 1/286.
- (14): شرح تفسير القرآن "لابن أبي الربيع الإشبيلي" دراسة وتحقيق الدكتورة (صالحة بنت راشد الغنيم آل غنيم).
- (15): (ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الإشبيلي السبتي) ت(599/688هـ).
- (16): (تفسير غريب القرآن)، (تفسير الطبري) 1/509.
- (17): (ابن عطية): (المحرر) 1/179.

الهوامش:

- (1): "المقدمة" (ابن خلدون) 1/543 بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- (2): "الصاحبي (ابن فارس) في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها"، القاهرة، 191 ص: 13.
- (3): "الأثار" (الإبراهيمي): منزلة اللغة العربية 4/52.
- (4): (شرح ألفية ابن مالك)، (لابن عثيمين) "رحمهما الله" باب المغرب والمبني ص: 174 مكتبة الرشد، ط بإشراف مؤسسة الشيخ العثيمين المجلد الأول.
- (5): "الكشاف" (الزمخشري) 1/272.
- (6): (المصنف) 2/315، (الممتع) 1/366-367.
- (7): هذا الرأي لقطرب، وإليه ذهب بعض اللغويين: (الاشتقاق) ص: 71، (مشكل إعراب القرآن) 1/38، (الهداية) 1/43، (البيان) 1/74، (اللسان) (أ د م) 11/12.
- (8): هذا القول (لابن عباس) "رحمهما الله" (تفسير الطبري) 1/840، (الهداية) 1/43، وفي (التعريب والمغرب) ص: 27.
- (9): (شرح الأجرومية) ص: 100 "ابن عثيمين".
- (10): وقد نسبته ابن هشام في (شرح قطر الندى وبل الصدى) ص: 312، لابن النحاس.
- (11): (شرح الأجرومية) لابن عثيمين ص: 101.
- (12): (شرح الأجرومية) "لابن عثيمين" ص: 103، بتصرف.
- (13): (الألفية) باب ما لا ينصرف، البيت رقم (650).
- (14): (شرح الأجرومية) "لابن عثيمين" ص: 113، بتصرف.

- ¹⁵: (شرح الأجرومية) "لابن عثيمين" ص: 114. بتصرف.
- ¹⁶: (شرح الأجرومية) "لابن عثيمين" ص: 115. بتصرف.
- ¹⁷: (شرح الأجرومية) "لابن عثيمين" ص: 117.
- ¹⁸: (الألفية)، باب المُعرب والمبني، البيت رقم (43).
- ¹⁹: (الكتاب) 1/322، (معاني القرآن) للأخفش 1/57، (المفصل) ص 33.
- ²⁰: عزى هذا الرأي (للكسائي)، (إعراب القرآن) للنحاس 1/210، (المحرر) 1/172، (تفسير القرطبي) 1/287، (البحر) 1/148.
- ²¹: (المقتضب) 2/296، (البغداديات) ص 265، (المفصل) ص 149، (شرح التسهيل) 1/244، (البيسط) 1/286.
- ²²: قالت الدكتورة (صالحة بنت راشد الغنيم آل غنيم): الشاهد (لنابغة الذبياني)، وهو في ديوانه: ص 59 وصدره: إنا اقتسمنا حُطَّتَيْنَا بيننا. وينظر: (الكتاب) 3/274، (مجالس ثعلب) 2/264، (الخصائص) 2/198، 3/261، 0، (التبصرة) 2/564، (أمالي) ابن الشجري 2/113، (شرح المفصل) 1/38، 4/53، (البيسط) 1/287.
- ²³: قالت صاحبة تحقيق التفسير (د: صالحة آل الغنيم): الشاهد في (ديوان الأعشى) ص: 179، (الكتاب) 1/324، (مجاز القرآن) 1/36، (معاني القرآن) للأخفش 1/57، (المقتضب) 3/218، (مجالس الشعب) 1/216، (معاني القرآن) للزجاج 1/110، (الخصائص) 2/197، (البيسط) 1/286، (شرح الشمولي) 1/21-22.
- ²⁴: هو (ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الإشبيلي السبتي) ت(599/688هـ).
- ²⁵: تقول صاحبة تحقيق التفسير (د: صالحة بنت راشد): الشاهد (للعجاج)، وهو في ديوانه ص 123، (مجاز القرآن) 1/192-2/120، (الكامل) 2/723، (تفسير الطبري) 1/509، (المحرر) 1/180، (الدر المصون) 1/276.....و (المكروس): الذي تلبد من آثار البول والأبعاد.
- ²⁶: (تفسير الطبري) 1/510.
- ²⁷: (تفسير غريب القرآن) ص 23، (تفسير الطبري) 1/509.
- ²⁸: كالسدي والضحاك والطبري، (تفسير الطبري) 1/509.
- ²⁹: قال (ابن عطية): وقال (ابن عباس والسدي وأبو عبيدة) وغيرهم: هو مشتق من (أبلس)، إذا أبعد عن الخير، ووزنه على هذا (إفعيل)، ولم تصرفه هذه الفرقة لشذوذه (المحرر) 1/179.